المتمين في اسرائيل . وتعتبر نسبة الزيادة بين السكان العرب في اسرائيل من اعلى النسب في العالم نظرا لتمسكهم بالتقاليد ولانخفاض مستوى الوفيات بينهم .

وتؤكد السلطات الاسرائيلية ان حجم البطالة انخفض في المناطق المحتلة من ١٧٪ في عام ١٩٦٧ الى ٥٪ في قطاع غزة و٣٪ في الضفة الغربية . ولا يزال قطاعا الزراعة والبناء يشكلان المجال الحيوي لامتصاص اليد العاملة في المناطق المحتلة. ومن ناحية اخرى ارتفع مستوى الاجور في القطاع الصناعي بنسبة ٢٠٪ في غزة و١٤٪ في الضفة الغربية وان كان معظم الزيادة جاء نتيجة لارتفاع نفقات المعيشة ومستوى الاسعار اجمالا . وقد حاولت السلطات الاسرائيلية الاستفادة من انخفاض مستوى الاجور هناك بالمقارنة باسرائيل لاجتذاب المزيد من اليد العاملة لسد النقص الحاصل في اسرائيل وكذلك لاقامة صناعات خفيفة تعتمد على اليد العاملة غير أن النشاط الفدائي المتزايد في قطاع غزة قد حال حتى الان دون تنفيذ هذه الخطة .

خلال العام الماضي ارتفع الانتاج الزراعي بنسبة ٢٦٪ في الضفة الغربية و٤١٪ في قطاع غزة من العام الذي سبقه . وقامت السلطات الاسرائيلية باستيراد ٣٠٪ من استهلاكها من البطيخ من الضفة الغربية و ٢٠٪ من حاجتها من الخضراوات . كما زودت المناطق المحتلة اسرائيل بـ٢٠٪ من محصول القمح ، وبلغ محصول الزيتون ضعفين ونصف محصول اسرائيل .

وتحاول السلطات الاسرائيلية الايحاء بين الحين والاخر الى وجود ازدهار اقتصادي في الضفة الغربية وغزة لم يكن متوفرا قبل الاحتلال الاسرائيلي من طريق نشر احصائيات حول الزيادة في حجم الناتج الوطني . فمثلا نشرت احصائيات تتلخص في حدوث زيادة قدرها ٩٪ في الضفة الغربية و٣١٪ في قطاع غزة نتيجة لتوظيف قسم كبير من اليد العاملة في اسرائيل . غير انه عند اخذ ارتفاع المستوى العام للاسعار بعين الاعتبار فان الزيادة الحقيقية تنخفض الى ٣٪ في الضفة الغربية بينما تظل مرتفعة في قطاع غزة .

ان المناطق المحتلة تشكل مصدرا حيويا بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي من حيث أنها تزود اسرائيل بما تحتاجه من اليد العاملة ومن المنتوجات الزراعية التي لا تعطي غلة نقدية مرتفعة وبالتالي تمكن اسرائيل من استثمار رقعتها الزراعية المحدودة على احسن وجه . ويمكن اعتبار علاقة المناطق المحتلة باسرائيل كعلاقة الدول النامية بالدول المتقدمة اقتصاديا من حيث اعتماد الاخيرة على الاولى في تزويدها بما تحتاجه من عوامل الانتاج بأسعار واجور زهيدة .

التضخم المالي : حذر عدد من الاقتصاديين البارزين الحكومة الاسرائيلية بأن الميزانية الاسرائيلية الحالية والقادمة تحمل في طياتها عوامل ستزيد من حدة ارتفاع مستوى الاسعار . فهنالك زيادة قدرها (٧٥٠) مليون ليرة اسرائيلية في وسائل الدفع نتيجة لرفع مستوى الضرائب وزيادة الانفاق الحكومي بنسبة تفوق الزيادة في مستوى الضرائب. اي ان الزيادة في الضرائب لن تستطيع امتصاص القوة الشرائية الاضافية المترتبة على عملية زيادة الانفاق الحكومي . ومثل هذا الامر سيزيد من العجز الحاصل في الميزان التجاري . وفي رأي هؤلاء الاقتصاديين ان الاقتصاد الاسرائيلي غير قادر على امتصاص اكثر من (٥٥٠) مليون ليرة اسرائيلية من السيولة الاضافية على أساس زيادة قدرها ٧٫٥٪ في حجم الانتاج و٧٪ من مستوى الاسعار .

ويبدو ان ضبط الزيادة في الانفاق ضرورية الان اكثر من قبل بعد تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية نظرا للارتفاع الذي طرأ على مستوى الاسعار اجمالا مما دفع الحكومة الى رفض اي زيادة محتملة في مستوى الاجور والتهديد باحالة كل مخالف الى القضاء . واذا ما اضفنا الزيادة المرتفعة في حجم القروض والسلف المقدمة من القطاع المصرفي والمقدرة بحوالي (١٥٠) مليون ليرة لاتضح لنا ان عام ١٩٧٢ سيشهد ارتفاعا كبيرا في مستوى الاسعار قد يأتي على أية مكاسب حقيقية في مستوى الانتاج .

اخبار متفرقة

— تقرر انشاء مصرف صناعي جديد برأس مال قدره (٣٠) مليون جنيه استرليني . وستبلغ نسبة مساهمة الحكومة الاسرائيلية فيه حوالي (١٨) مليون جنيه :

تريمف استمت ترست	٢٫١ مليون جنيه
فرست بانسيلفانيا بنك	٦٫٦ مليون جنيه
مجوعة روتبرغ	١٫٢
اتحاد العمال الاسرائيليين	١٫٠
اتحاد الصناعيين	١٫٠
جهات اخرى	١٫٥